

حماية البيئة في ظل التشريع المغربي

سعادة فاطمة الزهرة : باحثة دكتوراه/ د. شايب صورية (المشرف) أستاذة محاضرة قسم – أ –

عضو مخبر المرافق العمومية والتنمية

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس –

المخلص: نسلط الضوء في هذه الورقة البحثية على تجربة المملكة المغربية في حماية البيئة والتنمية الخضراء في ظل إمكانية إقامة التوازن بين النمو الاقتصادي والقيود الاجتماعية وحماية البيئة، بما يضمن الرخاء وتحسين نوعية حياة المواطنين وتعزيز التنمية المستدامة، حيث برهنت المملكة كدولة نامية بإمكانية التعايش بين التنمية الاقتصادية والحماية البيئية.

بالتوازي مع مبادرات المملكة في حماية البيئة على الصعيد الداخلي، فأنها تشارك كذلك في الجهود الدولية لحماية البيئة والطبيعة بالانضمام، التوقيع، المصادقة، الاستضافة.

الكلمات الافتتاحية: حماية البيئة – المملكة المغربية – التشريع – التنمية المستدامة.

Résumé: Cette étude met en lumière l'expérience du Royaume du Maroc en matière de protection de l'environnement et de développement vert, voir la possibilité d'équilibrer la croissance économique avec des contraintes sociales et protection de l'environnement, afin de garantir la prospérité, d'améliorer la qualité de vie des citoyens et de promouvoir le développement durable.

En tant que pays en développement, le royaume a démontré la possibilité de coexistence entre le développement économique et la protection de l'environnement.

Parallèlement aux initiatives du Royaume sur le plan interne, il participe également aux efforts internationaux visant à protéger l'environnement et la nature en adhérant, signant, ratifiant, hébergeant.

Mots clés: protection de l'environnement - royaume du Maroc – législation - développement durable.

Abstract : This study sheds light on the kingdom of Morocco experience in environmental protection and green development, in light of possibility to have abalance between economic growth, social development and environmental protection to ensure prosperity and improving the quality of life for the citizens and promote sustainable development the kingdom demonstrate as a developing nation the possibility of coexistence between economic development and environmental protection and non-contradiction between them.

In parallel with the kingdom initiatives in environmental protection domestically it also participate in international efforts to protect the environment and nature by joining, signing, approving and hosting.

Keywords: environmental protection - kingdom of Morocco – legislation - sustainable development.

المقدمة:

يعتبر الحق في البيئة من حقوق الجيل الثالث الثابتة لحقوق الإنسان المنصوص عليه في جل الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وهو حقا مكرس دستوريا في كل الدول، والتشريعات المغربية على غرار تشريعات الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات، فقد أولت اهتماما خاصا بالبيئة وحماية الطبيعة، وأدمجت البعد البيئي في جميع سياسات قطاعاتها، بغية تحقيق هدفها المنشود وهو المحافظة على الثروات الطبيعية والبيئة، والسير قدما نحو التنمية المستدامة، في هذه الدراسة نتعرض إلى حماية البيئة في التشريع المغربي، ولقد وقع اختياري على اتخاذ تجربة المملكة المغربية في مجال البيئة موضوعا لهذا البحث تعميما للفائدة، وتوسيعا لرقعة البحث، باعتبار أنني تناولت حماية البيئة في التجربة الجزائرية في أطروحة الدكتوراه، واستفادت من التجربة البيئية المغربية في إطار التربص، إضافة إلى ذلك هناك عدة أسباب من أهمها الأسبقية التاريخية بالمقارنة مع الدول المغربية، فأول قانون سن لحماية البيئة في هذه الدول هو قانون الغابوي سنة 1917، كما أن المشرع البيئي المغربي أرسى قواعد الحماية خاصة للبيئة، فوضع الميثاق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة، إضافة إلى النص على البيئة في دستور المملكة المغربية، وتعاني المغرب من عدة مشاكل بيئية بسبب تداعيات التطور الصناعي والتكنولوجي وتزايد التهديدات الناتجة عن التلوث بكافة أنواعه، وفي هذا السياق تعمل المملكة بشكل فردي وجماعي على بذل الجهود اللازمة لأجل حماية البيئة، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنقوم بعرض وتحليل إشكالية مدى تجسيد المملكة المغربية للحماية البيئية في ظل السياسة المنتهجة؟ وهذا بإبراز أهم العوامل والنقاط المساهمة في ذلك، ومدى جدتها في الالتزام بالاتفاقيات البيئية التي صادقت عليها.

المبحث الأول: الحماية التشريعية

أضحت حماية البيئة جزء لا يتجزأ من السياسات العمومية على أساس أنها حق من حقوق الإنسان، تعنى بحماية خاصة من طرف المشرع الوطني، ولهذا اعتمد المشرع المغربي على مقاربة قانونية تشمل التدابير الوقائية والعلاجية وتبني سياسة تشريعية تعنى باحترام البيئة والحماية الطبيعية من الأضرار البيئية، ووضع مجموعة من التشريعات في هذا المجال وفيما يلي نحاول التفصيل في هذه المنظومة التشريعية وذلك في مطلبين.

المطلب الأول: الميثاق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة

نستهل أولا بالحماية الدستورية للبيئة قبل الحديث عن الميثاق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة، فقد لحقت الدولة المغربية بركب الدول التي اعتمدت البعد البيئي في دساتيرها صراحة

مستلهمة من إعلان ريو لسنة 1992 مبادئها، فقد تميز دستور المملكة لسنة 2011 بتوسيع دائرة الحقوق والحريات¹، ففي الفصل 31 منه نص على تمتع جميع الأفراد بالحقوق البيئية والحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة، والحق في التنمية المستدامة، كما نص في الفصل 35 بضرورة الحفاظ على الثروات الطبيعية وحقوق الأجيال القادمة فيها، وفي الفصل 37 خول للسلطة التشريعية صلاحية التشريع في مجال البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة ونظام المياه والغابات والصيد².

أما عن الميثاق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة فقد كان نتيجة للالتزام المملكة بالاتفاقيات الدولية البيئية وثمره الجهود المبذولة في إطار سياستها للقضاء على التلوث والحد من التصحر وحماية التنوع البيولوجي وإرادتها الجادة في المساهمة بتحسين الحوكمة البيئية الدولية، فقد تضمن هذا الميثاق في أربع صفحات تذكيرا بالاعتبارات التي دفعت المملكة إلى وضعه، كما أرسى مجموعة من الحقوق والواجبات البيئية وفصل في جملة من المبادئ الأساسية لحماية البيئة والتي تم نص عليها في اتفاقية ريو لسنة 1992 وهي التنمية المستدامة، الإدماج، المشاركة، الوقاية، الاحتياط، المسؤولية، أنماط الاستغلال والإنتاج والاستهلاك المسؤولة، البحث والتنمية، تثمين التراث الطبيعي والثقافي وحمايته³، وتحديد المسؤوليات الفردية والجماعية للأفراد من أجل تعبئتهم كل حسب النشاط الذي يزاوله، وحق الجميع في العيش ببيئة سليمة وصحية وأهمية المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي، كما يتضمن الميثاق - في الأخير - التزامات المملكة تجاه البيئة والمشاركة في مسلسل اتخاذ القرارات التي تنتهجها المؤسسات العامة والخاصة في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وتثمين وتشجيع الحث على الابتكار العلمي والتكنولوجيات الملائمة للمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة، والإنتاج النظيف⁴، لكن الأمر الملفت للانتباه في الميثاق أنه لم يذكر مبدأ الملوث الدافع بالرغم من النص عليه في البند 16 من إعلان ريو ديجانيرو، وتعزز الميثاق بإصدار الظهير الشريف رقم 09-14-1 الصادر في 06/03/2014 المتعلق بتنفيذ القانون الإطار رقم 12-99 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة واستدرك هذا الظهير ما غفل عنه الميثاق بخصوص مبدأ الملوث الدافع، فأورد في المادة 30 منه تطبيق هذا المبدأ بتأسيس نظام جبائي بيئي يتكون من ضرائب ورسوم إيكولوجية تفرض على الأنشطة الملوثة وذات الاستهلاك الغير عقلاني للموارد الطبيعية وتفرض بصفة فردية أو جماعية على كل من أحدث ضررا للبيئة، كما أشار في المادة 28 بضرورة وضع تحفيزات مالية وجبائية لتشجيع المشاريع الصديقة للبيئة ولدفع بعجلة التنمية

¹ جودية جليل، التحديات البيئية ووسائل مواجهتها، القانون المغربي في مطلع القرن الحادي والعشرين، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة القاضي عياض، مراكش، الجزء الثاني، الطبعة 1، سنة 2017، مراكش، المغرب، ص 245.

² دستور المملكة المغربية الصادر سنة 2011.

³ الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، كاتبة الدولة المكلفة بالماء والبيئة، الرباط المملكة المغربية، ص 2، 3 و4.

⁴ محمد اهتوت، حماية البيئة في التشريع المغربي، مقال منشور على موقع مغرب القانون يوم 31/05/2018 على الساعة 05:26 عبر الرابط التالي: <https://www.maroclaw.com> يوم 02/06/2018 على الساعة 19:00.

المستدامة وعليه فالمشرع المغربي في هذا القانون أسس صراحة الجباية البيئية، ثم عززها من ناحية المؤسساتية بوضع صناديق للبيئة لتمويل تلك التحفيزات المالية والجبائية وهذا ما نصت عليه المادة 29، ومن بين هذه الضرائب الرسم على استخراج واستغلال منتجات المحاجر، الرسوم على استغلال الفوسفات، وإتاوات على استخدام المرافق العمومية: إمدادات المياه، الصرف الصحي، وجمع ومعالجة النفايات، ضريبة على بنزين سيارات الأجرة والسيارات، الرسوم الخاصة بالاسمنت، الرسوم على المنتجات الطاقوية وغيرها من الرسوم والضرائب والإتاوات... الخ، وما يمكن ملاحظته في هذا الشأن أن المشرع الجزائري برغم من حداثة منظومته البيئية إلا أنه كان سابقا في تطبيق الجباية البيئية مقارنة بالمشرع المغربي ويفسر هذا الأمر على تفضيل هذا الأخير الوسائل الإدارية والإعلامية والتشريعية لحماية البيئة على الوسائل الاقتصادية.

المطلب الثاني: التشريعات القطاعية

عملت المملكة المغربية جاهدة في سبيل إرساء قواعد للمنظومة التشريعية القادرة على النهوض بسياسة حماية البيئة، واهتمامها بالبيئة لم يكن حديثا، فمنذ زمن بعيد وضعت المملكة تشريعا خاصا يعنى بحماية الغابات سنة 1917، وقبله القانون المائي سنة 1914 المتمم بالقانون 1919، وتعود أصلا القواعد القانونية الخاصة بحماية البيئة إلى مرحلة الحماية الفرنسية، غير أن ما يميز هذه القواعد الموضوعية في هذه الفترة هو تعددها واهتمامها بمجالات مختلفة ومتنوعة، ومد المشرع المغربي العمل ببعضها في مرحلة الاستقلال وسعى في نفس الوقت إلى وضع مجموعة من القواعد الجديدة⁵، فقد عكف على إرساء حماية البيئة في العديد من التشريعات القطاعية، لأنه لا يوجد مدونة خاصة بالبيئة وهذا ناتج عن إدماج البعد البيئي في السياسات العمومية للمملكة فلا يخلو نص تشريعي في كل التشريعات القطاعية من نصوص تهدف إلى المحافظة على الطبيعة من التلوث والتدهور البيئي، ويمكن اعتبارها خاصية من خصائص التشريع البيئي المغربي، ويعتبر قانون 10/95 لسنة 1995 المتعلق بحماية المياه نقلة حقيقية لحماية البيئة، أما المحطة البارزة في مجال التشريع البيئي المغربي فهي سنة 2003، ففي هذه السنة تم إصدار 3 قوانين بيئية تعتبر مهمة جدا⁶ وهي القانون رقم 12/03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة والظهير الشريف رقم 1-03-60 الصادر في 2003/05/12 المتعلق بتنفيذه⁷، وقانون 11/03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة وقانون 13/03 المتعلق بمحاربة تلوث الهواء، إضافة إلى

⁵ الياس الهواري احبابو، الإطار التشريعي والمؤسسي للإدارة البيئية في المغرب ودور القاضي المدني في تطبيقها، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد 9، جوان 2017، الجزائر ص 445.

⁶ نفس المرجع، 446.

⁷ شعبان سمير، بولقواس سناء، إشكالية الملائمة بين القوانين الوطنية البيئية والقوانين الدولية البيئية - دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب - كتاب الإنسان والبيئة مقاربات ديناميكية لدرء مخاطر التغيرات المناخية، فضاء ادم للنشر والتوزيع، ط 1 سنة 2018، المغرب، ص 73.

العديد من التشريعات منها القانون رقم 28/00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها سنة 2000، وقانون 77/15 الصادر سنة 2015 المتعلق بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، والظهير الشريف المتعلق بمراقبة الصيد، والظهير الشريف رقم 16-10 الصادر في 2010/02/11 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة، ثم القانون رقم 15/58 المعدل والمتمم للقانون رقم 09/13 المتعلق بالطاقات المتجددة.

كما حظيت البيئة أيضا بالحماية الجنائية، وذلك في حالة خرق القواعد التي تعتبر جرائم وفقا للمبادئ العامة للتشريع الجنائي أو النصوص الخاصة، فهناك عدة نصوص زجرية خاصة وردت إما في التشريع الجنائي أو وردت بشكل منفصل في التشريعات البيئية وبالرجوع إلى النص الجنائي نجد بعض الجرائم البيئية القائمة بذاتها، كما هو الشأن في الفصل 3-218 المتعلق بالإرهاب البيئي " يعتبر فعلا إرهابيا بالمفهوم الوارد في الفقرة الأولى من الفصل 1-218 أعلاه إدخال أو وضع مادة تعرض صحة الإنسان أو الحيوان أو المجال البيئي للخطر في الهواء أو في الأرض أو الماء بما في ذلك المياه الإقليمية، يعاقب عن الأفعال المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه بالسجن من 10 إلى 20 سنة. ..". وصفت هذه الأفعال مجازا بالإرهاب ووضعت لها عقوبات الإرهاب الحقيقي، كما ينص الفصل 599 من نفس القانون على تجريم اقتلاع أشجار مملوكة للغير أو تعيبها أو إزالة قشرتها بطريقة تميته أو إتلاف الطعم " في غير الحالات المشار إليها في الظهير الخاص بقانون الغابات، فإن كل من اقتلع شجرة أو أكثر وهو يعلم أنها مملوكة لغيره أو قطعها أو عيبها أو أزال قشرتها بطريقة تميته أو إتلاف طعمه أو أكثر مغروسة فيها، يعاقب على التفصيل الآتي استثناء من قاعدة عدم تعدد العقوبات المقررة في الفصل 120، بالحبس من شهر إلى ستة أشهر وغرامة من مائتين إلى مائتين وخمسين درهما عن كل شجرة بشرط ألا تتجاوز مجموع عقوبات الحبس خمس سنوات."، أما بالنسبة للقوانين البيئية عدة نصوص منها المواد 16، 22، 19، 18، 17 من قانون 03-13 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء والمادة 82 من القانون رقم 00-28 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها التي تلزم المخالف بتنفيذ الأشغال اللازمة لتقادي أي أضرار بيئية " يجب على المحكمة المختصة أن تأمر وعلى نفقة المخالف بتنفيذ الأشغال اللازمة لتقادي أي أضرار بالبيئة أو بالصحة العامة. " ⁸. كما تجلّى اهتمام المملكة في حماية البيئة كذلك من خلال انضمام المغرب الى عدة اتفاقيات دولية منذ سنة 1972 في قمة ستوكهولم، ثم في قمة الأرض ريو دي جانيرو سنة 1992، كما صادقت على اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط المعروفة باتفاقية برشلونة سنة 2004، وغيرها الكثير كما قامت باستضافة القمة العالمية للمناخ " كوب 22 " في نوفمبر 2016، وذلك في قمة مراکش للتغيرات المناخية الذي يعتبر

⁸ جودية خليل، المرجع السابق، ص 246، 247.

مكملا لاتفاق باريس ويلزم الاتفاق موقعيه بالسعي إلى خفض حرارة الأرض بأكثر من درجتين مؤبقتين، مقارنة بالمستوى المسجل قبل الثورة الصناعية، كما سعى المفاوضون من خلال الاتفاق على وضع قائمة طويلة بالإجراءات الكفيلة بنجاح اتفاق باريس أو فشله، بما في ذلك كيفية متابعة انبعاثات الغازات المسببة لمفعول الدفينة في كل بلد وضمان تمويل السياسات المناخية في دول الجنوب الذي وعدت به الدول - دول الشمال-، وتحديد معايير التعويض بالنسبة للدول الفقيرة المتضررة من تغيير المناخ والمعرضة لظواهر الطبيعية الناتجة عن تلك التغييرات المناخية المتسببة فيها، بالأساس هي دول الشمال⁹، وقد راهنت المغرب مؤخرا على حماية البيئة والتنمية المستدامة وتعزيز الطاقات المتجددة فهي موطن أكبر مركب للطاقة الشمسية في العالم، وتعتبر من بين الدول التي لا تتجاوز مساهمتها نسبة 15 بالمائة من مجمل الانبعاث العالمي الخاص بغاز الاحتباس الحراري، وعبرت المملكة المغربية على مساهمتها الجدية في جملة التشريعات التي عكفت على وضعها قبل وبعد مؤتمر ريو، وإقدامها على رفع طموحها لتأمين 52 بالمائة من قدرتها الكهربائية الوطنية من مصادر الطاقة المتجددة بحلول سنة 2030، وتوجيه أكثر من 15 بالمائة من حجم الاستثمار الوطني في آفاق سنة 2030، لوضع نموذج اقتصادي جديد للتنمية وتفعيل آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة النظيفة، فكل هذه المعطيات مكنت المملكة من استلام مشعل رئاسة قمة المناخ الثانية من فرنسا، والتي نظمتها في مراكش.

فالمملكة المغربية تواجه عدة تحديات في المجال البيئي، وفي سبيل تحقيق النمو الأخضر المستدام، ولهذا ساندت مجموعة البنك الدولي تحوّل المغرب نحو هذا الاتجاه من خلال سلسلة المشاريع في قطاعات عدة، كالمياه والطاقة والنقل والزراعة، وقد تمت الموافقة على قرضها بقيمة 300 مليون دولار لدعم خطة النمو الأخضر عبر إدخال حزمة من الإصلاحات المحلية لتحسين إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، لا سيما المياه ومصادر الأسماك والمناطق الساحلية، وتشجيع النمو المنخفض للانبعاثات الكربونية من خلال التوجه نحو مجالات الطاقة المتجددة وترشيد استخدام الطاقة وخفض الدعم، ويهدف القرض الممنوح للمملكة كذلك إلى تعزيز جهود تنويع الإيرادات في المناطق الريفية من خلال التركيز على تنمية قطاعات ناشئة مثل تربية المائيات والسياحة البيئية¹⁰.

ففي نفس النسق سعت المملكة المغربية في إطار التنمية المستدامة إلى وضع عدة برامج ومخططات منها مخطط الطاقة الشمسية وبرنامج الطاقة الريحية المتوقع منهما تعبئة استثمار أزيد من 100 مليار درهم وتوفير 2,5 مليون طن معادل للبتترول والمساعدة على تجنب انبعاث 9,5 مليون طن

⁹ قمة مراكش المناخية معلومات أساسية، مقال منشور على موقع قناة الجزيرة عبر الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net> تم الاطلاع عليها يوم 2018/04/10 على الساعة 14:16.

¹⁰ المغرب: إستراتيجية طويلة الأمد نحو النمو الأخضر، مقال منشور في موقع البنك الدولي، نشر يوم 24/01/2014 عبر الرابط التالي: <http://www.albankaldawli.org/ar> تم الاطلاع عليه يوم 2018/04/15 على الساعة 18:00.

من غاز ثاني أوكسيد الكربون في السنة، كما يمكن لهذه الاستثمارات في الطاقات المتجددة أن توفر أكثر من 23000 منصب شغل في أفق 2020، كما تسعى الاستراتيجية التي اتخذتها المملكة المغربية في قطاع الطاقة والصناعة والنقل إلى تقليص فاتورة الطاقة بنحو 15 بالمئة بحلول سنة 2030، كما وضعت المملكة المخطط الوطني للتطهير السائل الذي تبلغ ميزانيته 43 مليار درهم، ويهدف هذا المخطط إلى رفع حجم الربط بشبكة التطهير إلى 80 بالمئة في الوسط الحضري، ورفع نسبة تصفية المياه العادمة إلى 60 بالمئة مع التحفيز لإعادة استخدام المياه العادمة المصفاة في أفق سنة 2020، أما بالنسبة للنفايات تم تطوير البرنامج الوطني للنفايات المنزلية من أجل تحسين تجميعها والحد منها وتأهيل المكاب الموجودة وإقامة مكاب جديدة مراقبة وإنعاش مسالك الفرز وإعادة الاستعمال وتدوير ورسكلة النفايات خصوصا في المدن الكبرى¹¹، وسنة 2008 تصدر غلاف المجلة المشهورة " البيئة والتنمية " عنوان " المغرب قوة شمسية عظمى"، وكان لهذا المقال صدى كبير والذي ركز على الخطة المغربية للطاقة المتجددة واعتبر برنامجها المتعلق بالطاقة الشمسية أكبر برنامج طموحاً في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا إذ يستهدف إلى إنتاج 42 % من إجمالي الطاقة بحلول 2020 وصولاً إلى 52% سنة 2030، ومن مزايا برنامج الطاقة الشمسية أنه سيمكن البلاد من اقتصاد 2,5 مليون طن من المحروقات وتجنب 3,7 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون¹².

المبحث الثاني: الحماية المؤسسية

وكما هو جاري به العمل فإن وجود تشريعات لا تكفي إذا لم يصاحبها وجود مؤسسات قائمة بذاتها تسهر على تطبيق وتنفيذ تلك التشريعات، فلا بد من وجود أجهزة وهيئات إدارية وفنية تقوم بدراسة كافة السبل والإمكانيات للحفاظ على البيئة والسهل على تطبيق تلك اللوائح والمراسيم وجميع التشريعات البيئية وتمارس سلطاتها التنظيمية، وما يميز الحماية المؤسسية المتعلقة بالبيئة تعدد الهيئات والسلطات والمؤسسات المختصة وتشعب اتخاذ القرار¹³، وذلك باعتبار أن الحماية البيئية هي حماية قطاعية أي البيئة متغير متدخل في كل المجالات والقطاعات وجميع الأنشطة لا يمكن حصرها في مجال واحد أو اثنين وهذه تعتبر خاصية من خصائص الحماية البيئية وسبق وأن ذكرنا ذلك آنفاً، فالعمل في هذا المجال يكون مشتركاً بين جميع الوزارات عن طريق التنسيق فيما بينها، حتى وإن كانت هناك وزارة تعنى بالبيئة وكذلك تعمل بإشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني من هيئات ومؤسسات وجمعيات،

¹¹ فاطمة عاربي، مقال بعنوان تحديات ورهانات الاقتصاد الأخضر في المغرب، كتاب الإنسان والبيئة مقاربات فكرية واجتماعية واقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ص 196، 197.

¹² أحمد بلخير، قضايا البيئة ومنجزات المغرب في مجال البيئي، مجلة دعوة الحق، عدد خاص، سنة 2016، المغرب، ص 251.

¹³ أحمد سيد البيلي، المخاطر البيئية العالمية وأوضاع البيئة العربية، دار الكتاب الحديث، طبعة سنة 2009، مصر، ص 167.

نتعرض في مطلبين إلى الهيئات المكلفة بحماية البيئة في المملكة المغربية على المستوى المركزي في المطلب الأول وفي المطلب الثاني نبحث في دور الهيئات والجمعيات المدنية.

المطلب الأول: الأجهزة والهيئات على المستوى المركزي

1. وزارة البيئة كأعلى هيئة بيئية: تتخذ الدول اتجاهين عندما يتعلق الأمر بالحماية المؤسسية للبيئة، أما أن تقوم بتخصيص وزارة تعنى بحماية البيئة والتنمية المستدامة وكل ما يرتبط بالمحافظة على الطبيعة، أو تقوم بتوزيعها على عدة وزارات التي يرتبط قطاعها بالبيئة أو له علاقة به فتعمل في نسق واحد ضمن هدف معين وهو حماية البيئة، والمملكة المغربية فقد شهدت تغييرا وتجولا بين الوزارات فيما يخص البيئة فهي لم تتجه في البداية إلى وضع وزارة للبيئة وإنما تلحقها بوزارة من الوزارات فبعد سنة 1972 تم إنشاء قسم للبيئة تابع لوزارة السكن والتعمير والسياحة والمحافظة على البيئة، أما في سنة 1977 أعيد النظر في تشكيل الوزارة وتم حذف مصطلح البيئة مع الاحتفاظ بقسم البيئة في الهيكل التنظيمي للوزارة، وفي سنة 1985 قامت وزارة الداخلية بوضع التراب الوطني والبيئة ضمن الهيكل التنظيمي لها وتم إنشاء قسمين لهما، الأول يعنى بالتراب الوطني، والثاني بالبيئة، وبقي الأمر كما هو عليه إلى ما بعد انعقاد مؤتمر ريو سنة 1992، حينها تم إنشاء نيابة كتابة الدولة في وزارة الداخلية المكلفة بالمحافظة على البيئة وصولا إلى تاريخ تحويل الجهاز إلى وزارة مستقلة¹⁴ ابتداء من سنة 1994¹⁵، وفي سنة 1997 تم تقليص وزارة البيئة إلى كتابة الدولة التابعة لوزارة الفلاحة والتجهيز، ثم بعد سنة إلى وزارة التراب الوطني والتعمير والإسكان، وفي سنة 2007 تم إسناد حماية البيئة إلى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة¹⁶، أما الآن فقد أصبحت بوزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

وتضطلع هذه الوزارة بعدة مهام في إطار إعدادها وتنفيذها سياسة الحكومة في مجال البيئة والتنمية المستدامة فهي تقوم بما يلي:

- إعداد الاستراتيجيات والبرامج للتنمية المستدامة ومتابعة تنفيذها وتقييمها، وذلك بالتنسيق والتشاور مع القطاعات الوزارية المعنية.

- اقتراح مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية البيئية والسهرة على مراقبة تطبيقها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

¹⁴ الياس الهواري احبابو، المرجع السابق، ص 452.

¹⁵ محمد اهنوت، المرجع السابق.

¹⁶ الياس الهواري احبابو، المرجع السابق، ص 453.

- تمثيل الحكومة في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.
- وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الحكومية وإدراج البعد البيئي خاصة التغيرات المناخية والاقتصاد الأخضر والمساهمة في المحافظة على التنوع البيولوجي.
- تتبع وتقييم البرامج الوطنية البيئية بالتعاون مع القطاعات المعنية.
- تنمية التعاون الثنائي والجهوي والدولي في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.
- تطوير الشراكة مع الهيئات العمومية والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في مجال البيئة والتنمية المستدامة.
- وضع الأجهزة اللازمة لرصد وتتبع حالة البيئة وجمع المعطيات والمعلومات البيئية على المستوى الوطني والجهوي بالتنسيق مع القطاعات المعنية، وإعداد التقارير حول حالة البيئة.
- التحفيز من أجل العمل لصالح البيئة عن طريق وضع آليات تحفيزية ومالية كصندوق محاربة التلوث الصناعي والصندوق الوطني للبيئة، تشجيع وتثمين المبادرات بتنظيم جائزة الحسن الثاني للبيئة والتظاهرات المتوجة بالجوائز.
- إدماج البعد البيئي في برامج ومناهج التنمية والتربية والتكوين والبحث العلمي.
- تتبع التقييم الاستراتيجي البيئي للسياسات والبرامج التنموية العمومية وتقييم تأثير المشاريع والأنشطة الاستثمارية على البيئة بتشاور مع القطاعات المعنية¹⁷.

2. المجلس الوطني للبيئة: أسس هذا المجلس سنة 1980 وتمت إعادة هيكلته سنة 1995 ليتم إدماج مفهوم التنمية المستدامة ضمن مبادئه وهو هيئة وطنية تقوم بالتنسيق وتفعيل الانشغالات البيئية لكل القطاعات الوزارية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية وكذا الفاعلين الاقتصاديين والهيئات والجمعيات المدنية، فهي تعتبر جهازا مشتركا¹⁸، وتقوم بمناقشة تلك الانشغالات في إطار تحسين آفاق البيئة والتنمية المستدامة، وخولت له عدة اختصاصات بموجب المرسوم رقم 2.93.1011 الصادر في

¹⁷ وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، المملكة المغربية، تم الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: <http://www.environnement.gov.ma>

يوم 2018/04/16 على الساعة 18:12.

¹⁸ احمد سيد البيلي، المرجع السابق، ص 167.

18 من شعبان 1415 (20 جانفي 1995)، المتعلق بإعادة تنظيم الهيئات المكلفة بالمحافظة على البيئة وتحسينها.

ويمكن تلخيص الأهداف التي يتعين على هذا المجلس الذي يعمل مع الوزارة في نسق واحد وبصورة متكاملة من أجل تحقيقها إلى ثلاثة أهداف وهي :

- تحديد ما تسعى إليه الحكومة في المجال البيئي عن طريق تنشيط وتوجيه وتنسيق كل عمل يتعلق بحماية البيئة وتحسينها والتشجيع على التنمية المستدامة.

- يتتبع الدراسات واقتراح مشاريع القوانين البيئية، على غرار الوزارة المعنية بالبيئة.

- يهدف إلى نشر الوعي البيئي بين السكان وتعميم المعلومة المتعلقة بالبيئة.

وفي إطار تحسين عمل المجلس وتحقيق أهدافه فقد كون 5 لجان هي:

- لجنة المؤسسات البشرية،

- لجنة الوقاية من التلوث والإذابات ومحاربتهم،

- لجنة حماية الطبيعة والموارد الطبيعية والوقاية من الكوارث الطبيعية،

- لجنة الثقافة والإعلام والتواصل والتربية،

- لجنة الشؤون القانونية والعلاقات الدولية¹⁹.

3. المرصد الوطني والمرصد الجهوية للبيئة:

تقوم هذه الهيئة الوطنية بمتابعة حالة البيئة في المملكة، عن طريق انجاز البحوث والدراسات حول المسائل البيئية ومعالجتها ومتابعة مؤشرات التنمية المستدامة، ويعمل المرصد مع شبكة من المرصد الجهوية الموزعة على مختلف الجهات 16، والتي تعمل على تحقيق نفس الهدف والغاية، على المستويات الأخرى الجهوية والمحلية مع التنسيق بينها وبين عدة شركاء وهيئات محلية ومنتخبة وتطوعية وفاعلين اقتصاديين ومدنيين²⁰.

¹⁹ وزارة الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، المملكة المغربية، نفس المرجع، تم الاطلاع عليها يوم 2018/04/17 على الساعة 22:32.

²⁰ المرجع السابق.

4. المجالس الجهوية ومجالس الولايات والأقاليم: وتطبيقا لمقتضيات المرسوم المنظم للهيئات المكلفة بالبيئة والمحافظة عليها، وضمن تدعيم سياسة اللامركزية للعمل البيئي، تم عقد اجتماعات تأسيسية للمجالس الجهوية للبيئة لكل من المناطق التالية: المنطقة الاقتصادية الشمالية الغربية، المنطقة الجنوبية، المنطقة الاقتصادية الوسطى، المنطقة الاقتصادية الوسطى الجنوبية، المنطقة الاقتصادية تانسيفت، المنطقة الاقتصادية الوسطى الشمالية، وتم في هذه الاجتماعات التعرض للمشاكل البيئية على المستوى الجهوي والنظر في التعاون والتنسيق للعمل المشترك وهذا للحد من التدهور البيئي والتلوث²¹.

المطلب الثاني: المؤسسات والهيئات المدنية

لقد خول ميثاق البيئة والتنمية المستدامة لجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني أن تساهم في تحقيق أهداف الميثاق والمحافظة على البيئة، وهو الهدف المنشود للجميع كمؤسسات وأفراد وكل الفاعلين في المجتمع، ولعل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، قد كرس في مادته 20 حق المجتمع المدني في المساهمة عن طريق المنظمات والمؤسسات والجمعيات التطوعية " أنه لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية "، كما أنه من أهم المبادئ الصادرة عن إعلان ريو هو مبدأ المشاركة والمعلومة البيئية، ويكون ذلك عن طريق الوعي والتربية البيئية فهي تشكل أحسن السبل لمعالجة المسائل البيئية والحد من التلوث بكافة أنواعه²²، وكذلك يعزز حق المواطن في المشاركة بصنع القرارات البيئية، فعندما يتم تنسيق والعمل بين الهيئات الوطنية مع هذه الجمعيات والمؤسسات المدنية، وحتى المؤسسات الاقتصادية والصناعية فمن شأن الجمعيات المدنية التأثير على قرارات هذه الأخيرة لصالح البيئة والاقتصاد الأخضر، وحين يتم التنسيق عمل الجمعيات والمؤسسات المدنية مع الهيئات الوطنية على المستوى المركزي أو المحلي فإنه يدفع بالسياسة البيئية للأمام ويضمن التطبيق الصحيح والأسلم للبرامج واستراتيجيات البيئة والتنمية المستدامة، لارتباط الدور المحوري الذي تضطلع به مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني في مجال البيئة بحالة التطور السريع والواسع الذي شهده مفهوم المجتمع المدني في خضم جملة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدول والعالم ككل بصورة تدريجية في سبعينيات القرن الماضي، مما انعكس بشكل مباشر على إعادة بعث مفهوم المجتمع المدني بمضامين وتطبيقات جديدة من حالة القيام بالتوفيق والتوسط بين المصالح الخاصة للمجتمع ومتطلبات الصالح العام إلى دور فاعل وطرف أساسي في تجسيد السياسات والخطط المتعلقة بقضايا المصلحة العامة المشتركة وتبدو جليا في المصالح البيئية أو الحماية البيئية²³، ومع تزايد الاهتمام

²¹ أحمد سيد البيلي، المرجع السابق، ص 182.

²² وكور فارس، حماية الحق في بيئة نظيفة بين التشريع والتطبيق، منشورات البغداد، الطبعة 1، سنة 2015، الجزائر، ص 133، 136.

²³ كمال حلمي،، مدى مساهمة المجتمع المدني العالمي في تطوير القانون الدولي البيئي، كتاب الإنسان والبيئة مقاربات دينامية لدرء مخاطر التغيرات المناخية، ص 203، 204.

بمسائل البيئية ظهرت العديد من الجمعيات والمؤسسات التي تهتم وتعنى بذلك وأصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للشركات والمؤسسات الاقتصادية التي لا تراعي الجانب البيئي في نشاطاتها فهي تقوم بدور ايجابي في تعبئة الوعي البيئي ونشر الثقافة والمواطنة البيئية بين المواطنين من خلال الندوات والمؤتمرات والدراسات العلمية ووضع مشاريع مجتمعية توجه بعضها إلى الأفراد وأخرى إلى المؤسسات الاقتصادية والدفع بالاستثمارات الخضراء وتتخذ تحركات الجمعيات المدنية البيئية أشكالا مختلفة منها:

- تحسيس الشركات والمؤسسات الملوثة بمسؤوليتها تجاه البيئة وتجاوزاتها على هذا الصعيد،
- التحرك بصورة أكثر شدة من خلال التواجد في مواقع المشاريع المراد انجازها بهدف إيقاف الانجاز أو في موقع المنشآت المنجزة بالفعل من أجل عرقلة نشاطها الاقتصادي،
- رفع الدعاوي القضائية في المحاكم ضد هذه الشركات²⁴.

ويتجلى أهمية هذه الجمعيات أكثر في نشرها للثقافة البيئية التي تعد أساسا تبنى عليه جميع السياسات والخطط البيئية والتنمية، وتتمتع المملكة المغربية بالعديد من الجمعيات والمؤسسات البيئية العامة والخاصة فهناك حوالي 2000 جمعية حسب الكاتب العام المكلف بالبيئة السابق عبد الواحد فيكرات من خلال كلمته التي ألقاها خلال انعقاد الدورة 10 لليوم الوطني للمقاولة سنة 2016 كما أشار إلى ديناميكية المجتمع المدني والمبادرات البيئية المنخرط فيها من طرفه²⁵، وقد برزت بعض الجمعيات لفعاليتها، منها مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة ببرامج قوية وأساليب عملية ومختلفة عن طريق التحسيس بالتنمية المستدامة خاصة الفئات الناشئة، وتعبئة جميع الفاعلين المعنيين (المؤسسات الدولية، إدارات وطنية وجهوية، مقالات والمجتمع المدني) حول برامج وخطط المؤسسة فيما يخص البيئة والتنمية المستدامة والقيام بتكوين فاعلين حقيقين للبيئة وتعزيز قدراتهم على تولي تنفيذ هذه البرامج، وتعمل المؤسسة مع شبكة تتكون من 15 شريك دولي من ضمنهم اليونيسكو والإيسيسكو وبرنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة وأزيد من 70 شريكا وطنيا، ومن بين أهم المشاريع التي قامت بها ولا زالت:

- التشجيع على التربية البيئية من خلال تكوين المدارس الايكولوجية؛

- حماية وتنمية واحة نخيل مراكش؛

²⁴ وكورفارس، المرجع السابق، ص 137.

²⁵ مقال بعنوان " حوالي 2000 جمعية تنشط في المجال البيئي بالمغرب " منشور على موقع m.ma2 الإخباري يوم السبت 24 سبتمبر 2016 على الساعة 22:30 عبر الرابط التالي: <http://www.2m.ma/ar> تم الاطلاع عليها يوم 2018/04/19 على الساعة 21:32.

- إعادة تأهيل المنتزهات والحدائق التاريخية؛
 - حماية الساحل بصفة عامة وخاصة المتوسطي؛
 - حماية الهواء والمناخ من خلال التعويض الطوعي للكربون وجودة الهواء والمقاولات الالكتولوجية؛
 - تنمية وتطوير السياحة المستدامة²⁶.
- إضافة إلى هذه المؤسسة برزت جمعية مدرسي علوم الحياة والأرض والتي تعمل ضمن طاقم يحتوي على 312 من المسؤولين المنتخبين و1800 عضو و13 موظفا دائمين وتقوم بالتعاون مع عدة شركاء دوليين ووطنيين من بينهم عدة وزارات، وتهدف هذه الجمعية إلى:
- تطوير المشاريع العلمية لحماية البيئة والتنمية المستدامة والحفاظ على الصحة؛
 - المساهمة في بناء مجتمع حديث وشامل وفقاً لمبادئ وقيم التنمية المستدامة؛
 - تصبح مرجعا وطنيا في التعليم من أجل التنمية المستدامة؛
 - تعزيز المعرفة النظرية والعملية لإحداث تغييرات مستدامة وفردية وجماعية في السلوك والقيم وتطوير المواقف المدنية والقائمة على التضامن في مجالات البيئة والصحة والتنمية؛
 - المشاركة في عملية صنع القرار المتعلقة بالتنمية المستدامة من خلال إجراءات الدعوى أو من خلال المشاركة في الهيئات الاستشارية، في إطار الديمقراطية التشاركية؛
 - تعزيز ثقافة التعلم في مجتمع معلمي علوم الحياة والأرض في المغرب من خلال توفير فرص التطوير المهني، وتشجيع وتسهيل تبادل المعلومات والأفكار فيما بينهم؛
 - تطوير شراكات مبتكرة مع القطاعين العام والخاص الوطنيين والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
 - القيام بنشر الوعي لحماية البيئة والتنمية المستدامة؛

²⁶ مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، تم الاطلاع على هذه المعلومات عبر الرابط التالي: <http://www.fm6e.org> تم الاطلاع عليها يوم 20/04/2018 على الساعة 22:12.

- إنشاء إدارة مراكز التعليم البيئي (CEE)؛
- تصور وإنتاج الأدوات والوسائل التعليمية الممكنة لحماية البيئة؛
- تدريب المعلمين وقادة نوادي البيئة والجهات الفاعلة النقابية؛
- إعطاء حركية للأندية العلوم البيئية والصحية؛
- تحقيق البرامج التعليمية المتعلقة بتعزيز المواطنة البيئية؛
- تنظيم رحلات تعليمية وثقافية لاكتشاف وتعزيز البيئات الطبيعية²⁷.

ولدى هذه الجمعية العديد من المشاريع، أهمها مشروع الإنتاج المشترك للنظافة والذي يعنى بتدبير النفايات المنزلية بالمغرب من أجل خلق أحياء نظيفة بالمشاركة مع المواطنين في عمليات فرز النفايات من المنبع وتثمينها وإزالتها²⁸، ومشروع إرساء سلسلة فرز النفايات وتثمينها بالمؤسسات التعليمية، وتسعى الجمعية من خلال هذا المشروع إلى دعم جهود الفاعلين التربويين وتحقيق الأهداف الكبرى للمنظومة التعليمية والرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2030/2015 بوضع صيغ محفزة على الخدمة التطوعية للتلاميذ²⁹ وهناك مشروع كذلك " البحر الوجهة النهائية " ومشروع " من أجل أفضل تسيير للنفايات في المغرب " هذه بعض المشاريع الناجحة وهناك العديد منها، لا ضرورة لذكرها كلها.

الخاتمة:

لقد حاولت من خلال هذه الدراسة الكشف عن مظاهر الحماية التي وضعتها المملكة المغربية للبيئة من خلال التعرض إلى الإطار التشريعي والمؤسساتي للبيئة، وما صاحبهما من متغيرات دولية بيئية التي انعكست بالضرورة على تشريعات المملكة، فهي ملزمة بما صادقت عليه من الاتفاقيات وتوصلنا في الأخير إلى عدة نتائج مهمة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن المملكة المغربية بالرغم من تطوير تنميتها الاقتصادية إلا أنها لم تتخط التنمية المستدامة والنمو الأخضر، ولكن تحاول بخطى ثابتة التقدم في هذا المجال على مدى السنوات الأخيرة، من خلال

²⁷ جمعية مدرسي علوم الحياة والطبيعة بالمغرب، تم الاطلاع على هذه عبر الرابط التالي: <http://www.aesvt-maroc.com> يوم 2018/04/20 على الساعة 15:54.

²⁸ دليل إرساء فرز النفايات من المنبع وتثمينها بالأحياء والمدن المغربية، جمعية مدرسي علوم الحياة والطبيعة بالمغرب، لا يوجد السنة، الدار البيضاء، المغرب، ص 4، 12.

²⁹ دليل الإنتاج المشترك، جمعية مدرسي علوم الحياة والطبيعة بالمغرب، لا يوجد السنة، الدار البيضاء، المغرب، ص 5، 14.

البرامج والاستراتيجيات المتبعة والتوجه نحو الابتكار البيئي أو الأخضر كما يحلو للبعض تسميته، وتبني نموذج تنموي واسع مدعوما بالعديد من الإصلاحات، ونستطيع القول أن المملكة المغربية بالمقارنة مع جيرانها الجزائر وتونس وموريتانيا تعتبر رائدة ومتفوقة إلى حد كبير في مجال النمو الأخضر ودعم التنمية المستدامة دون التأثير السلبي على التنمية الاقتصادية.

- إن استضافة المملكة المغربية لقمة المناخ العالمية بمراكش، زادت من ثقتها في نفسها ورفعت التحدي في المجال البيئي، بل وأعطتها دفعا قويا مما يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها بشأن المعاهدات الدولية والعمل على تجسيد ما ورد فيها على الواقع، وهذا ما جعل المملكة تقوم بجملة من المشاريع النوعية في المجال الاقتصادي والبيئي وعقد شراكات مميزة مع الدول الرائدة في ذلك.

- بالرغم من النصوص التشريعية التي وضعتها المملكة التي تتسم بالتنوع والقوة إلا أن هناك من يرى أنه تتخللها بعض النقائص كالتشتت والتجزئة، ويرون أن على المشرع المغربي اعتماد البعد الشمولي والابتعاد عن المقاربة التجزئية والقطاعية التي تهيمن على التشريع البيئي، وضرورة إعداد مدونة قانونية بيئية موحدة، وأن كان هذا الرأي نظريا قد يكون صحيحا، إلا أنه عمليا يشوبه الكثير من الخل، وقد أشرت فيما سبق أن التشريع البيئي من أهم خصائصه عدم تقنيته لأنه تشريع قطاعي يمس جميع القطاعات والتشريعات القطاعية، فلا يمكن حصره في قطاع واحد أو مدونة واحدة، وإلا فإنه يحيد عن أهدافه وهي حماية البيئة بعناصرها، ولهذا نرى أن المعالجة التشريعية للمشرع المغربي كانت على جانب كبير من الحكمة والمقدرة على ضمان فعالية حقيقية لحماية البيئة والطبيعة وتحقيق التنمية المستدامة في نفس الوقت.

- يتسم المجتمع المدني المغربي عموما بالوعي والرقى البيئي، وهذا بسبب العدد الكبير للجمعيات والمؤسسات البيئية، والتي استطاعت، من خلال جملة المشاريع والتكوينات والحملات التوعوية، أن تصل إلى أكبر قدر من الأهداف، ويعود ذلك إلى أن المملكة المغربية هي دولة تعتمد على السياحة، وهذا يتطلب أن يكون هناك حس بيئي كبير لخلق مناخ سياحي مستدام.

- نرى أن التجربة المغربية بالمقارنة مع بلدان المغرب العربي، والتي تتميز بنفس العوامل التاريخية والجغرافية والمناخية والتنموية، تعتبر نموذجا تنمويا وبيئيا ناجحا، واستطعت المملكة النهوض بالبيئة ورفع التحديات للوصول إلى مستوى أرقى وأفضل.